

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2018

Evaluating the Financial Performance of Commercial Banks Based on The Return On Equity Model - a case study of the National Bank of Algeria During The Period 2014-2018

الاسم واللقب*: حسينة معاش

الانتماء (المخبر والجامعة): وحدة تنمية الموارد البشرية/ جامعة فرحات عباس سطيف1

البريد الإلكتروني: maachehassina@univ-setif.dz

*المؤلف المراسل

Reçu 06-Décembre-2021

Accepté 08-Décembre-2021

Publié en ligne 27-Décembre-2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي، وتم إسقاط هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2018، وقمنا باستخدام أحد نماذج تقييم الأداء المالي نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء المالي للبنك، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، حسابات خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم مؤشرات العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب خلال فترة الدراسة 2014-2018، مع تسجيل معدلات مقبولة ضمن ربحية مستمرة للبنك ولو بنسب متفاوتة.

الكلمات الرئيسية:

تقييم الأداء المالي، نموذج العائد على حقوق الملكية، بنك وطني جزائري.

Abstract :

This study is aimed at assessing the financial performance of commercial banks, as well as to highlight the importance of assessing financial performance. This study was presented to the Algerian National Bank during the 2014-2018 period. We used one of the financial performance appraisal models as the Return On Equity model (ROE) to assess the Bank's financial performance, drawing on the balance sheets of the budget, extra budgetary accounts and the results account table. The study found that most of the Return On Equity model (ROE) of the Algerian National Bank were characterized by instability and volatility during the 2014-2018 study period, with acceptable rates that ensured continued profitability for the Bank in even varying proportions.

Key words:

Assessing Financial Performance, Return On Equity Model (ROE), The Algerian National Bank.

مقدمة:

يحتل موضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في البنوك في الوقت الحالي نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة واشتداد المنافسة، ويهدف تقييم الأداء المالي للبنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها، ويختلف الغرض من التقييم من بنك لآخر، إذ نجد أن المودعين يركزون على السيولة عكس المساهمين فهم يركزون على الربحية. إن استعمال تقييم الأداء المالي بطريقة جيدة يؤدي إلى استدراك نقاط الضعف بغرض تعظيم أرباح البنك باستمرار، ويتم ذلك باستخدام نماذج تقييم كنموذج العائد على حقوق الملكية، ليتم مقارنة النتائج المتحصل عليها بنتائج السنوات السابقة أو بنتائج بنوك أخرى مماثلة، وذلك يمكن من تحديد المركز المالي للبنك بوضوح.

لذلك استهدفت الدراسة الإجابة على السؤال التالي:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية؟

وعلى أساس هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماذا يقصد بعملية تقييم الأداء المالي؟
- ماهي نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي في البنك محل الدراسة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته، والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ومن جهة أخرى فإن ما تعرفه البيئة المصرفية المحلية أو العالمية من تحولات على العديد من الأصعدة خصوصا ما يتعلق منها بتكنولوجيات الاتصالات والإعلام الآلي تفرض ضرورة البحث في هذا الموضوع في ظل معطيات البيئة الحالية بما تعرفه من تقلبات وتغيرات على مختلف المجالات.

منهج الدراسة: تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم باستخدام المنهج الوصفي من أجل دراسة المفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك والتطرق لأهم نماذج تقييمه، كما سنقوم باستخدام المنهج التحليلي لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

محتوى الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول يناقش مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المحور الثاني يناقش نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك.

المحور الثالث ويناقش دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2018.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

أولا: تعريف الأداء المالي

عرف السعيد فرحات جمعة الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف" (دادن و حفصي، 2014، صفحة 24).

يعرف أيضا بأنه: "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها" (الخطيب، 2010، صفحة 45).

كما تم تعريفه بأنه: "العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات" (شعوي و التجاني، 2015، الصفحات 30-31).

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه "تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا" (جمعة، 2000، صفحة 38).

ويعرف أيضا "بمدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى هي قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما الثانية فمعناها قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها لأجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة" (دادن ع.، 2007، الصفحات 34-35).

من خلال ماسبق يمكن تعريفه بأنه قياس الأداء المالي المنجز ومقارنته بالأداء المخطط بواسطة مجموعة من المؤشرات والمعايير، للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك

تحتل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية بالغة في جوانب عدة يمكن إبراز أهمها فيما يلي (بشناق، 2011، صفحة 21):

- يبين قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، وذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، واكتشاف الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لذلك، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرارية في العمل؛
- يساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه البنك على مدار عدة سنوات وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة؛
- يوضح كفاءة تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها؛
- يقدم صورة واضحة وشاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

المحور الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي

تختلف مؤشرات قياس الأداء للبنوك باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، لذا استخدمت عدة نماذج لهذا الغرض.

أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية

يعتبر نموذج دوبونت (Dopunt Model) واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، بدأ استخدامه في بداية القرن العشرين اقتصر في بادئ على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر الأولى عن كفاءة

الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، وتعتبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات. وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية (العراي، 2019، صفحة 564).

إن معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك (ROE)، يقيس معدل العائد المتحقق لاستثمار أموال المالكين وهو مقياس لأداء الإدارة، فإذا كان هذا المعدل مرتفعاً فهو دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية أما انخفاضه فيشير إلى تمويل متحفظ بالقروض (لعراف و فرحات، 2017، صفحة 350).

مؤشرات العائد على حقوق الملكية: نميز خمس مؤشرات لنموذج العائد على حقوق الملكية كالتالي:

- **مؤشر العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر قيمة العائد التي يتحصل عليها البنك من خلال استثمار وحدة واحدة من حقوق الملكية، كلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أفضل. ويمكن حساب هذا المؤشر وفق العلاقة:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية}$$

- **مؤشر العائد على الأصول:** يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة خلال هذه الفترة ويحسب من خلال العلاقة:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الأصول}$$

- **مؤشر العائد على الرافعة المالية:** هذا المؤشر يقوم بمقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة ويحسب وفق العلاقة:

$$\text{العائد على الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} \div \text{حقوق الملكية}$$

- **مؤشر هامش الربح:** تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض التكاليف، وتحسب من خلال العلاقة:

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الإيرادات}$$

- **مؤشر منفعة الأصول:** تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول، وتحسب وفق العلاقة:

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

الجدول رقم 1: مؤشرات العائد على حقوق الملكية

المؤشر	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل ÷ حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل ÷ الأصول	
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول	
الرفع المالي EM	إجمالي الأصول ÷ إجمالي الإيرادات	
هامش الربح PM	صافي الدخل ÷ إجمالي الإيرادات	كفاءة التكاليف

المصدر: العراي مصطفى 2019، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي - دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، ص 564.

ثانيا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

تعد القيمة الاقتصادية المضافة من أهم النماذج الحديثة في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسات خاصة المدرجة منها في البورصة، وقد حقق النموذج نجاح من خلال القدرة على تقويم الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة، يعتبر من أكثر المقاييس المالية قدرة على تحديد الربح الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة (الحوارني، 2018، الصفحات 18-19)، تقيس القيمة الاقتصادية المضافة المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، وتعرف كذلك على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر أحيانا في الحسبان الخطر المصاحب له (لعراف و فرحات، 2017، صفحة 349).
وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك على النحو التالي (الغالي، 2017، صفحة 3):

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{الربح التشغيلي المعدل} - (\text{حقوق الملكية} \times \text{كلفة حقوق الملكية})$$

يحسب الربح التشغيلي المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{الربح التشغيلي المعدل} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} + \text{التخصيصات}$$

ثالثا: نموذج CAMELS

هو عبارة عن نظام للإنذار المبكر، ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، يعتبر من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك (القيسي، 2017، صفحة 465). ويعمل عن طريق التفتيش الميداني لمعرفة المركز المالي للبنك، وقد استخدم من طرف خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها الاحتياطي الفدرالي (شنانني و أورزيق، 2020، صفحة 189).

يعرف نموذج CAMELS أنه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويتكون من ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية (بورقبة، 2011، صفحة 144):

Capital Adequacy	- كفاية رأس المال
Asset Quality	- جودة الأصول
Management Quality	- جودة الإدارة
Earning Management	- إدارة الربحية
Liquidity Position	- درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	- الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المحور الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

أولا: مقدمة حول البنك الوطني الجزائري BNA

1- تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم (SPA) تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 1966/06/13. يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف

فئاتها كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي منحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد والحداثة قصد الحفاظ على مكانته وتشريف صورته الخدمائية.

2- أهداف البنك الوطني الجزائري: يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق وأسرعها سعيا لتحقيق أقصى ربح؛
- تسهيل المعاملات لسرعة أداء العمليات البنكية؛
- تقديم القروض الخاصة بالاستثمارات الفعالة في الاقتصاد القومي من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني؛
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

3- مهام البنك الوطني الجزائري: يمكن تلخيص أهم وظائفه فيما يلي:

- تقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات؛
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصراف والقروض في إطار التشريع البنكي القيمم والقواعد الخاصة به؛
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات والتحويلات البنكية؛
- منح القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- خصم الأوراق التجارية والمالية؛
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، وكل أنواع القروض، الرهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية

1- مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

- صافي الدخل = النتيجة السنوية الصافية (البند الأخير في جدول حسابات النتائج)
 - حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطات + أرباح محتجزة (مجموع من البند 13 إلى البند 18 في جانب الخصوم).
- الجدول رقم 02: مؤشر العائد على حقوق الملكية
الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
ROE	17.46	15.15	14.90	12.74	14.20

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث:

- تم تسجيل أعلى معدل سنة 2014 بمقدار 17.46 في المائة، مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2015 بمقدار 2.31 في المائة مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 15.15 في المائة، وبمقدار 0.25 في المائة سنة

2016 مقارنة بسنة 2015، ليبلغ 14.90 في المائة، وبمقدار 2.16 في المائة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ليبلغ 12.74 في المائة، في حين سجل ارتفاع في سنة 2018 بمقدار 1.46 في المائة مقارنة بسنة 2017، ليبلغ 14.20 في المائة. ويفسر ذلك الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية إلى الزيادة المستمرة في حقوق الملكية مع تذبذبات لقيمة صافي الدخل.

2- مؤشر العائد على الأصول (ROA) يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

- صافي الدخل = النتيجة السنوية الصافية (البند الأخير في جدول حسابات النتائج)

- إجمالي الأصول = مجموع الأصول (البند الأخير من جانب الأصول)

الجدول رقم 03: مؤشر العائد على الأصول
الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
ROA	1.13	1.08	1.10	1.06	1.16

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذبا في معدل العائد على الأصول للفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض

حيث:

- تم تسجيل أعلى معدلين سنتي 2014 و 2018 بمقدار 1.13 و 1.16 في المائة على التوالي، مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2015 بمقدار 0.05 في المائة مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 1.08 في المائة ثم سجل ارتفاع طفيف سنة 2016 بمقدار 0.02 في المائة مقارنة بسنة 2015، ليبلغ 1.10 في المائة، لينخفض مجددا في سنة 2017 بمقدار 0.04 في المائة مقارنة بسنة 2016 ليبلغ 1.06 في المائة.

- وتفسير ذلك قد يكون مرتبطا بعدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة أو سوء توظيفها في البنك الوطني الجزائري تلك الفترة، فكانت العائد يتساوى تقريبا مع قيمة الموجودات.

3- مؤشر العائد على الرافعة المالية يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر العائد على الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

الجدول رقم 04: مؤشر العائد على الرافعة المالية
الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
EM	15.36	13.95	13.48	12.02	12.21

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، انخفاض في مؤشر العائد على الرافعة المالية حيث:

- تم تسجيل أعلى معدل سنة 2014 بمقدار 15.36 دج، مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2015 بمقدار 1.41 دج مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 13.95 دج، وبمقدار 0.47 دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، ليبلغ 13.48 دج، وبمقدار 1.46 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ليبلغ 12.02 دج، وفي سنة 2018 عرف ارتفاع طفيف بمقدار 0.19 دج مقارنة بسنة

2017 ليبلغ 12.21 دج. يرجع سبب الانخفاض إلى انخفاض نسبة المديونية في البنك خلال الفترة المدروسة أي أن البنك اعتمد على موارد المالية (أمواله الخاصة) لتمويل الأصول.

4- مؤشر هامش الربح ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر هامش الربح} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الإيرادات} \times 100$$

- إجمالي الإيرادات = البند 1، 3، 5، 6، و7 في جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم 05: مؤشر هامش الربح الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
PM	26.18	20.73	23.87	25.53	25.25

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذبا في مؤشر هامش الربح للفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض حيث:

- تم تسجيل أعلى معدلين سنتي 2014 و 2017 بمقدار 26.18 و 25.53 في المائة على التوالي، مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2015 بمقدار 5.45 في المائة مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 20.73 في المائة، ثم سجل ارتفاع طفيف سنة 2016 بمقدار 0.05 في المائة مقارنة بسنة 2015، ليبلغ 23.87 في المائة، وسجل انخفاض مجددا في سنة 2018 بمقدار 0.28 في المائة مقارنة بسنة 2017 ليبلغ 25.25 في المائة.

- يفسر ذلك على قدرة البنك على السيطرة والرقابة على النفقات وتخفيض الضرائب، والتي من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك.

5- مؤشر منفعة الأصول ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

الجدول رقم 06: مؤشر منفعة الأصول الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
AU	4.34	5.23	4.62	4.15	4.60

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذبا في مؤشر منفعة الأصول للفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض حيث:

- تم تسجيل معدل 4.34 في المائة سنة 2014، ليرتفع سنة 2015 بمقدار 0.89 في المائة مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 5.23 في المائة، مع تسجيل انخفاض ملحوظ سنتي 2016 و 2017 بمقدار 0.61 و 1.08 في المائة على التوالي مقارنة بسنة 2015، ليبلغ 4.62 و 4.15 في المائة على التوالي، ثم سجل ارتفاع طفيف سنة 2018 بمقدار 0.45 في المائة مقارنة بسنة 2017، ليبلغ 4.60 في المائة.

- تفسير ذلك قد يعبر على تحقيق البنك لنسب نمو متفاوتة، وتعتبر هذه النسب مشجعة.

خاتمة:

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك أمرا ضروريا، وهذا للأهمية البالغة له لإبراز الوضع المالي للبنك ومراقبة نشاطه وتحقيق أهدافه المحددة، وقد اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على أحد أهم نماذج تقييم الأداء المالي وهو نموذج العائد على حقوق الملكية، وحاولنا مناقشة هذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية: كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية؟

من خلال الجانب النظري والتطبيقي يمكن تلخيص أهم ماتوصلت إليه الدراسة فيما يلي:

- تقييم الأداء المالي يساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه البنك على مدار عدة سنوات وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا مقارنة بالبنوك الأخرى المماثلة؛
- يقدم تقييم الأداء المالي صورة واضحة وشاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك؛
- يتم تقييم الأداء المالي باستخدام عدة نماذج من أهمها نموذج العائد على حقوق الملكية، نموذج CAMELS، نموذج القيمة الاقتصادية المضافة؛
- من خلال اعتمادنا على نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، تبين أن معظم المؤشرات تميزت بالتذبذب من سنة إلى أخرى؛
- تبين من حساب مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك أنه في انخفاض وفسر ذلك إلى الزيادة المستمرة في حقوق الملكية مع تذبذبات لقيمة صافي الدخل؛
- مؤشر العائد على الأصول سجلنا تذبذب وتفسير ذلك قد يكون مرتبطا بعدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة أو سوء توظيفها في البنك الوطني الجزائري تلك الفترة، فكانت العائد يتساوى تقريبا مع قيمة الموجودات؛
- سجل مؤشر العائد على الرافعة المالية انخفاضا خلال الفترة المدروسة، ويرجع سبب الانخفاض إلى انخفاض نسبة المديونية في البنك خلال الفترة المدروسة أي أن البنك اعتمد على موارد المالية (أمواله الخاصة) لتمويل الأصول؛
- سجل تذبذبا في مؤشري هامش الربح ومنفعة الأصول للفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض، وتفسير هذا التذبذب هو قدرة البنك على السيطرة والرقابة على النفقات وتخفيض الضرائب، والتي من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك.

المراجع: نوع الخط: Traditional Arabic , حجم الخط 14 , خط غليظ

1. ف. جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.
2. ز. ص. بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية -دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص21.
3. ز. لعارف، و. ع. فرحات، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، العدد 3، 2017، ص350.
4. س. شناتي و. أ. أورزيق، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2020، ص189.

5. ش. بورقية، طريقة **CAMELS** في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد1، 2011، ص144.
6. ع. دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية- حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف خدة الجزائر1، الجزائر، 2007، ص.ص34-35.
7. ع. دادن و ر. حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات والدراسات، العدد2، 2014، ص24.
8. ف. ع. القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج **CAMELS** دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4، 2017، ص465.
9. م. أ. الحوراني، القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كميّار لتقييم الأداء المالي -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان الأردن، 2018، ص.ص18-19.
10. م. العرابي تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي- دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، 2019، ص564.
11. م. ف. شعوبي، و إ. التجاني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد17، 2015، ص.ص30-31.
12. م. م. الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45.
13. م. م. م. الغالي، موجّهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية دراسة تطبيقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد26، 2017، ص3.

الملاحق: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA لسنوات 2018-2017-2016-2015-2014

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286
PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
- Impôts sur les résultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 482
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219
PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilés	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
- Impôts sur les résultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

1.الميزانية (بالاف دينار الجزائري)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الأصول
337 316 817	298 863 421	305 734 845	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
270	250	238	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
379 543 232	265 053 415	788 082 331	أصول مالية جاهزة للبيع
407 271 144	277 338 267	166 797 057	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
1 806 662 078	1 622 181 004	1 384 912 137	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 819	194 043 819	14 043 819	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
10 145 906	11 176 286	10 929 186	الضرائب الحالية - الأصول
691 309	611 969	715 320	الضرائب المؤجلة - الأصول
28 926 710	38 681 034	78 034 835	أصول أخرى
51 160 554	75 010 175	49 986 094	حسابات التسوية
23 761 261	23 741 477	22 813 283	اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء عقارات استثمارية
-	-	-	
22 680 606	21 791 299	21 150 516	الأصول الثابتة المادية
95 644	140 856	171 517	الأصول الثابتة غير المادية
			فارق الحيازة
3 082 299 350	2 828 633 272	2 843 371 178	المجموع

ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الخصوم
-	-	340 355 168	البنك المركزي
243 452 166	158 992 098	195 741 959	ديون تجاه الهيئات المالية
1 982 925 888	1 834 455 739	1 673 844 881	ديون تجاه الزبائن
18 685 076	16 428 533	14 245 846	ديون ممثلة بورصة مالية
14 282 865	11 273 229	12 418 096	الضرائب الجارية - خصوم
537 377	536 812	535 633	الضرائب المؤجلة - خصوم
117 077 585	110 962 924	140 671 583	خصوم أخرى
70 894 144	104 668 088	79 065 313	حسابات التسوية
30 088 761	30 045 156	38 172 236	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
		-	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
108 112 786	102 041 054	92 063 068	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
208 002 425	194 000 000	14 000 000	ديون تابعة
150 000 000	41 600 000	41 600 000	رأس المال
	-	-	علاوات مرتبطة برأس المال
90 573 966	178 987 219	155 567 323	الاحتياطيات
(-) 7 991 301	(-) 5 169 755	(-) 6 155 252	فارق التقييم
14 122 289	14 122 289	14 122 289	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	5 703 139	(+/-) ترحيل من جديد
35 832 184	29 986 747	31 419 896	(+/-) نتيجة السنة المالية
3 082 299 350	2 828 633 272	2 843 371 178	مجموع الخصوم

2. خارج الميزانية (بالآلاف الدينار الجزائري)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الالتزامات
979 354 019	909 150 776	873 975 119	الالتزامات المقدمة
9 266 640	8 383 244	10 451 808	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
540 106 873	453 177 269	274 487 762	التزامات التمويل لفائدة الزبائن
170 956 732	181 193 033	317 972 415	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
259 023 774	266 397 230	271 063 134	التزامات ضمان بأمر من الزبائن
		-	التزامات أخرى ممنوحة
871 072 833	909 258 521	995 757 495	التزامات محصل عليها
-	-	-	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
305 777 260	343 962 949	430 461 923	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
565 295 273	565 295 572	565 295 572	التزامات أخرى محصل عليها

3. حساب النتائج (بالآلاف الدينار الجزائري)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الالتزامات
138 968 599	115 094 180	129 177 236	+ فوائد و نواتج مماثلة
(-)46 126 936	(-)39 130 790	(-) 27 955 586	- فوائد وأعباء مماثلة
2 111 057	2 107 888	2 685 271	+ عمولات (نواتج)
(-)56 129	(-)42 708	(-) 81 443	- عمولات (أعباء)

50	14	35	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
571 993	16 994	(-) 468 723	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
236 307	236 245	214 322	+ نواتج النشاطات الأخرى
	0	(-) 12 287	- رسوم للنشطة الأخرى
95 704 941	78 281 823	103 558 825	صافي الدخل المصرفي
(-) 20 548 066	(-) 21 334 309	(-) 22 787 304	- أعباء استغلال عامة
(-) 1 556 861	(-) 1 550 437	(-) 1 415 820	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
73 600 014	55 397 077	79 355 701	النتائج الإجمالي للاستغلال
(-) 45 566 838	(-) 45 735 249	(-) 56 431 055	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد
22 003 097	31 702 679	20 965 730	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
50 036 273	41 364 507	43 890 376	نتائج الاستغلال
-	-	-	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
-	-	-	+ العناصر غير العادية (نواتج)
-	-	-	- العناصر غير العادية (أعباء)
50 036 273	41 364 507	43 890 376	نتائج قبل الضريبة
(-) 14 204 089	(-) 11 377 760	(-) 12 470 480	ضرائب على النتائج وما يماثلها
35 832 184	29 986 747	31 419 896	النتائج الصافي للسنة المالية